عرض تقديمي لورقة سياسات عامة بعنوان:

"نحو تعزيز دور الأحزاب في الحياة السياسية المصرية"

إعداد وتقديم

الفريق البحثي لجامعة أسيوط

قائد الفريق البحثي

محمد أبو بكر أحمد حسين

مُدرس مُساعد، وباحث دكتوراه بقسم العلوم السياسية والإدارة العامة

كلية التجارة – جامعة أسيوط

أعضاء الفريق البحثي

سُميَّة أحمد علي عبد الرجال

مُعيدة، وباحثة ماجستير بقسم العلوم السياسية والإدارة العامة

كلية التجارة – جامعة أسيوط

عمرو سمير محمد عبد القادر

طالب بالفرقة الرابعة، شعبة العلوم السياسية والإدارة العامة

كلية التجارة – جامعة أسيوط

إلهام فرج نجار فرج

باحثة ماجستير بقسم العلوم السياسية والإدارة العامة

كلية التجارة – جامعة أسيوط

محمد علي محمد محمد مصطفى

طالب بالفرقة الرابعة، شعبة العلوم السياسية والإدارة العامة

كلية التجارة – جامعة أسيوط

المُشكلة البحثيّة لورقة السياسات العامة

- **تتمثَّل المشُكلة البحثيّة لهذه الورقة** في أنه على الرغم مِن حالة الحِراك السياسي الكبير التي شهدتها الساحة السياسية المصرية في أعقاب ثورتي 25 يناير 2011، و30 يونيو 2013، وما نَجُمَ عنها مِن تزايد مُطرِّد في عدد الأحزاب الذي تجاوز حد المائة حزب، إلَّا أنَّ تلك الأحزاب –على كثرتِها– ظلَّت أكثر ضُعفًا وبُعدًا عن أداء الأدوار المَنوطةِ بها في الحياة السياسية المصرية على النحو المنشود.

- **ضعف الأحزاب المصرية**، يُمكِن تَلَّمُسه بوضوح في أنه بالرغمِ مِن أنَّ إجمالي عدد الأحزاب المُسجَّلة رسميًّا في نظام الدولة والمُعتَمَدة مِن قِبَل «لجنة شئون الأحزاب» قد بَلَغَ (104) حزبًا، إلَّا أنَّ عدد الأحزاب المُمَثَّلة في البرلمان المصري 2020/2021م بغُرفَتيهِ (مجلس النواب، ومجلس الشيوخ) بَلَغَ (17) حزبًا فقط. وهذا العدد هو أقل –بطبيعة الحال– مِن عدد الأحزاب التي كانت مُمَثَّلة في برلمان 2015/2016م؛ إذ مُثِّل في ذلك البرلمان (19) حزبًا سياسيًّا.

(المصدر: الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات).

(المصدر: الموقع الرسمي للهيئة الوطنية للانتخابات).

- **ومِن هُنا، يثور التساؤل حول: ما هي طبيعة المُحددات الرئيسة المُعيقة لقيام الأحزاب بتفعيل وتعزيز أدوارِها في الحياة السياسية المصرية؟ وما هي طبيعة البدائل والسياسات التنفيذية المُقترحة التي يُمكِن مِن خلالها تفعيل وتعزيز تلك الأدوار؟.**

أهداف ورقة السياسات العامة

- تَهدفُ هذه الورقة إلى:

أولًا- الوقوف على الأسباب الجوهريَّة التي تقف كحجر عثرة أمام اضطلاع الأحزاب بأدوارِها المنوطةِ بها في الحياة السياسية المصرية.

ثانيًا- إعداد وتقديم مجموعة مِن البدائل والسياسات التنفيذية المُقترحة التي يُمكِن أنْ يتستعين بها المَعنيوّن والمستهدفون بموضوع الورقة (البرلمان المصري، ومجلس الوزراء المصري، والأحزاب السياسية المصرية)؛ لإتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز أدوار الأحزاب في الحياة السياسية المصرية.

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
منتدي السياسات العامة

مصادر البيانات والمعلومات لورقة السياسات العامة

تَستعينُ هذه الورقة بعددٍ مِن المصادر المتنوعة، مِنها:

1- مُقابلة الفريق البحثي برؤساء وقيادات وكوادر الأحزاب الخاصة بعينة الورقة.

2- الخِطابات والتصريحات الرسميَّة التي تُدلي بها القيادات والكوادر الحزبية.

3- الوثائق ذات الصلة بموضوع الورقة، مثل وثيقة قانون تنظيم الأحزاب السياسية، وغيرها.

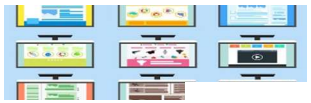

4- المواقع الإلكترونية الرسميَّة ذات الصلة بموضوع الورقة، والصُحف الحزبية إنْ وجِدت.

5- الدوريّات العلميَّة المُحكَّمة الرصينة.

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
منتدى السياسات العامة

العينة البحثيَّة الخاصة بورقة السياسات العامة

- **بهدف التعرُّف على طبيعة المُحددات الرئيسة المُعيقة لتفعيل وتعزيز أدوار الأحزاب في الحياة السياسية المصرية، تمَّ سحب عينة بحثيَّة مُمَثِّلة بنظام القُرعة (تحقيقًا لمبدأ الحياد وعدم الانحياز)؛ لتصبح موضوع دراسة هذه الورقة. وقد تمثَّلت تلك العينة في (7) أحزاب، هي:**

1- حزب المصريين الأحرار.

2- حزب التحالف الشعبي الاشتراكي.

3- الحزب المصري الديموقراطي الاجتماعي.

4- حزب النور.

5- الحزب العربي الديموقراطي الناصري.

6- حزب مستقبل وطن.

7- حزب الوفد.

- **أمّا عن معايير سحب هذه العينة البحثيَّة، فقد كانت كالتالي:**

- مُراعاة تمثيل كافة الأيديولوجيات والتوجهات السياسية.

- التركيز على أحزاب ما بعد ثورة 25 يناير 2011، وهي فترة ومحور تركيز هذه الورقة.

- مُراعاة تمثيل الأحزاب التي نشأت قبل ثورة 25 يناير 2011.

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
منتدى السياسات العامة

الأقسام الرئيسة لورقة السياسات العامة

تتمثَّل الأقسام الرئيسة لهذه الورقة في قِسمينِ رئيسين، هما:

- **القسم الأول: توصيف الوضع الراهن للحياة الحزبيّة في مصر.**

وفي إطار هذا القِسمِ، تمَّت دراسة وتحليل البيئة الداخلية للأحزاب السبعة (محل الدراسة) مِن جِهة، والبيئة الخارجية المُحيطة التي تعمل بها تلك الأحزاب مِن جِهةٍ أخرى. هذا فضلًا عن التفاعلات التي تتمّ فيما بين هاتين البيئتين مِن جِهةٍ ثالثة. وذلك مِن مُنطلق السعي نحو التعرُّف على طبيعة المُحددات الرئيسة المُعيقة لقيام الأحزاب بتفعيل وتعزيز أدوارِها في الحياة السياسية المصرية.

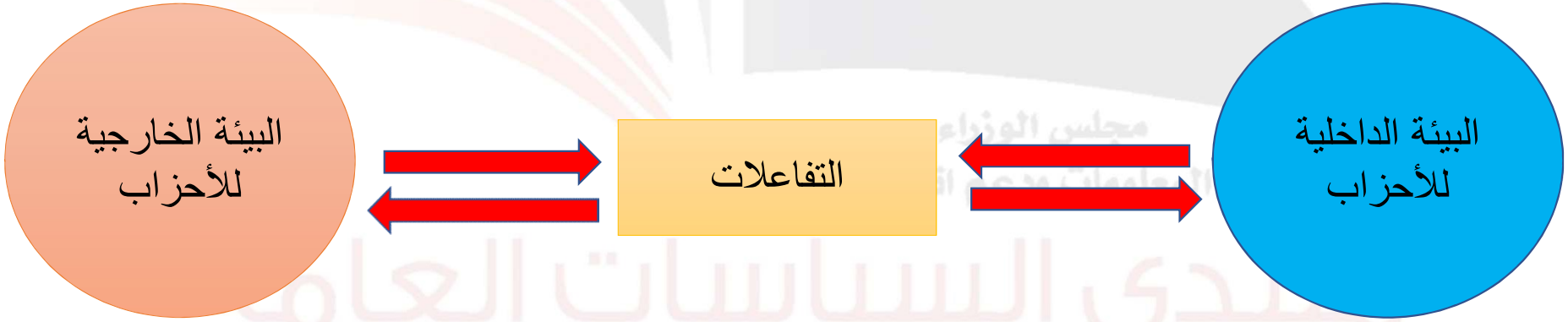

▪ القسم الثاني: البدائل والسياسات التنفيذية المُقترحة لتعزيز أدوار الأحزاب في الحياة السياسية المصرية.

- **وفي إطار هذا القِسمِ**، تمَّ الاستناد إلى طبيعة المُحددات الرئيسة المُعيقة لتفعيل وتعزيز أدوار الأحزاب في الحياة السياسية المصرية التي تمَّ الوقوف عليها في **القِسمِ الأول**؛ بهدف الانطلاق مِنها للوصول إلى طبيعة البدائل والسياسات التنفيذية المُقترحة التي يُمكن عبرها تفعيل وتعزيز أدوار تلك الأحزاب.

- **وعلى ضوءِ ما سبق**، يأتي **القِسمُ الثاني** لهذه الورقة؛ ليُقدِّم مجموعة مُقترحة مِن البدائل والسياسات التنفيذية لتعزيز أدوار الأحزاب في الحياة السياسية المصرية. وذلك على صعيديّ البيئتينِ الداخلية والخارجية لها. فأصبح لدينا:

بدائل وسياسات على صعيد البيئة الداخلية للأحزاب

بدائل وسياسات على صعيد البيئة الخارجية للأحزاب

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
منتدى السياسات العامة

النتائج التي توصلت إليها ورقة السياسات العامة

- **استهدفت هذه الورقة** الوقوف على الأسباب الجوهريَّة التي تقف كحجر عثرة أمام اضطلاع الأحزاب بأدوارِها المنوطةِ بها في الحياة السياسية المصرية.
- **وبعد دراسة وتحليل** البيئتين الداخلية والخارجية للأحزاب (محل الدراسة) وما بينهما مِن تفاعلات، توصلت الورقة إلى شِقينِ مِن المُحددات المُعيقة لقيام الأحزاب بتفعيل وتعزيز أدوارِها في الحياة السياسية المصرية، هما:

الشِقُ الأول

مُحددات ضعف خاصة بالبيئة الداخلية للأحزاب

- **1- كثرة الخلافات والانشقاقات الداخلية**
- **2- ضعف التمويل**

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
منتدى السياسات العامة

الشِقُ الثاني

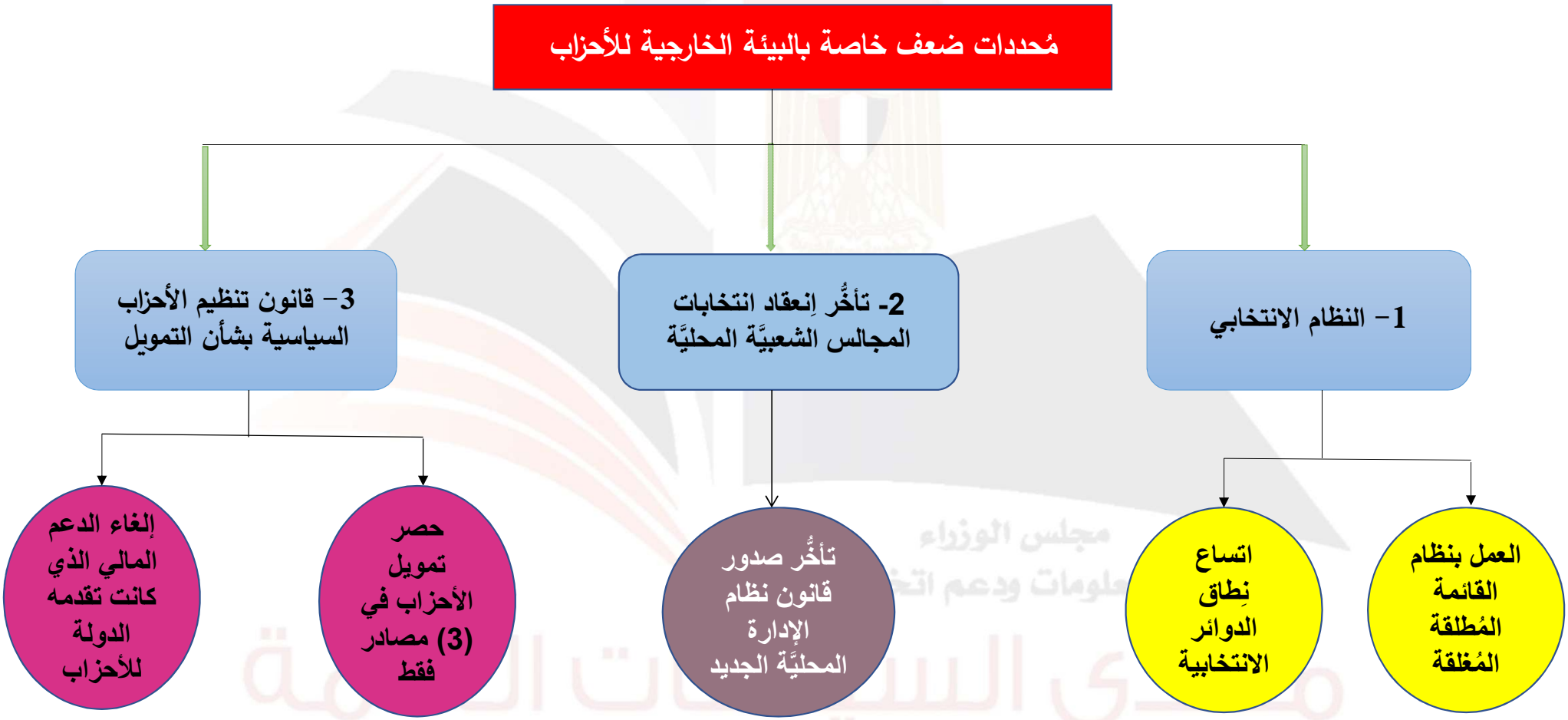
مُحددات ضعف خاصة بالبيئة الخارجية للأحزاب
1- النظام الانتخابي
2- تأخُّر اِنعقاد انتخابات المجالس الشعبيَّة المحليَّة
3- قانون تنظيم الأحزاب السياسية بشأن التمويل
العمل بنظام القائمة المُطلقة المُغلقة
اتساع نِطاق الدوائر الانتخابية
تأخُّر صدور قانون نظام الإدارة المحليَّة الجديد
حصر تمويل الأحزاب في (3) مصادر فقط
إلغاء الدعم المالي الذي كانت تقدمه الدولة للأحزاب

MABA1

البدائل والسياسات التنفيذية المُقترحة لتعزيز أدوار الأحزاب في الحياة السياسية المصرية

م	البدائل والسياسات المُقترحة	آليات التنفيذ	الجِهات المَعنيَّة	الأثر المتوقَّع
1	الحدّ مِن الخِلافات والانشقاقات الداخلية للأحزاب السياسية.	**أ-** إنشاء لجنة مُستقلة مُحايدة لفضّ المُنازعات داخل كل حزب. **ب-** تفعيل أدوار اللجان الرقابية داخل كل حزب، مع اِتخاذ ما يلزم مِن إجراءات لضمان حياديتها. **ج-** الإلتزام بتنفيذ القواعد المنصوص عليها في اللوائح الداخلية للأحزاب. **د-** الإعمال بمبادئ الديموقراطية والنزاهة والشفافية المُتعارف عليها عند اتخاذ القرارات الحزبية. **هـ-** الإعلاء مِن قيم ومبادئ الولاء الحزبي لدى القيادات والكوادر الحزبية على حساب الولاءات والمصالح الشخصية الضيقة.	**أ-** الأحزاب السياسية المصرية.	**أ-** تفكيك الشلليَّة الحزبية. **ب-** زيادة قوة وتماسك الهياكل التنظيمية للأحزاب السياسية. **ج-** تعزيز قدرة الأحزاب السياسية على احتواء خِلافاتها الداخلية. **د-** تحسين الصورة الذهنية السلبيَّة لدى الجماهير عن الأحزاب السياسية، وزيادة أرصدة مِصداقيتها.

MABA1 Mohamed Abou Bakr Ahmed, 5/27/2022

م	البدائل والسياسات المُقترحة	آليات التنفيذ	الجِهات المَعنيَّة	الأثر المتوقَّع
2	عقد المزيد مِن المؤتمرات والندوات والدورات التدريبيَّة.	**أ-** مواقع التواصل الاجتماعي؛ وذلك لقِلة كُلفتها وسهولة العمل مِن خِلالها. **ب-** رفع كفاءة وفعاليّة أمانتيّ الإعلام والجماهير داخل كل حزب. **ج-** الإستفادة مِن التجربة الناجحة لـ «تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين» في تنظيم المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية. وما يدعم تطبيق المُقترح المُتعلِّق بهذه الآلية، هو أنَّ كافة رؤساء وقيادات وكوادر الأحزاب بمختلف أطيافهم السياسية خلال إجراء الفريق البحثي المُقابلات البحثيَّة مع سيادتهم، قد أجمعوا على قوة وفعاليّة الدور الذي تلعبه وتؤديه «تنسيقيَّة شباب الأحزاب والسياسيين» في الحياة السياسية المصرية عامةً والحياة الحزبية على وجهِ الخصوص منذ إنشاءها في أبريل عام 2018م بدعوة منِ سيادة الرئيس/ السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية.	أ-الأحزاب السياسية المصرية.	**أ-** تعزيز قدرة الأحزاب السياسية على بناء قواعد شعبيَّة واسعة لها في كافة أرجاء الدولة. **ب-** تفعيل وتعزيز أدوار الأحزاب في تنمية الوعي السياسي والثقافة السياسية لدى الجماهير مِن ناحية، ولأعضاءها مِن ناحيةٍ أخرى.

م	البدائل والسياسات المُقترحة	آليات التنفيذ	الجِهات المَعنيَّة	الأثر المتوقَّع
3	ضرورة العمل على حل مُشكلة ضعف تمويل الأحزاب السياسية. وذلك مِن خلال بديلين، هما: – **<u>البديل الأول:</u>** فك القيود القانونيَّة المفروضة على مصادر تمويل الأحزاب.	تعديل المادة (11) مِن قانون الأحزاب السياسية رقم (40) لسنة 1977م وتعديلاته الأخيرة الصادرة في 28 مارس سنة 2011م، بما يسمح للأحزاب بالآتي: **أ**– إمكانية الاستثمار في بعض الأنشطة الاقتصادية –والتي لا تقتصر فقط على إصدار صحيفة أو مطبعة– لتمويل أنشطة وفاعليات الأحزاب السياسية، وذلك تحت رقابة الجهاز المركزي للمُحاسبات. **ب**– إعفاء الصُحف الحزبية مِن الضرائب كما الحال بالنسبة لمقارات الأحزاب. **ج**– إمكانية الحصول على تبرعات مِن مؤسسات القطاع الخاص تحت رقابة الجهاز المركزي للمُحاسبات، مع إعفاء تلك التبرعات مِن أية أوعية ضريبية.	أ– البرلمان المصري.	أ– إتاحة فرص أكبر للأحزاب السياسية في الإعتماد على مصادر ذاتيَّة لتمويل أنشطتِها وبرامجِها. **ب**– تحفيز مؤسسات القطاع الخاص على مُشاركة الدولة في خُطط التنمية المُستدامة (السياسية والمجتمعيَّة).

م	البدائل والسياسات المُقترحة	آليات التنفيذ	الجِهات المَعنيَّة	الأثر المتوقَّع
	– **البديل الثاني:** أَنْ تُقدِّم الدولة دعمًا ماليًّا للأحزاب.	أ– إستعادة المادة (18) مِن قانون الأحزاب السياسية رقم 177 لسنة 2005 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 40 لسنة 1977، والتي كانت بموجبها تحصل الأحزاب على دعمٍ ماليٍّ مِن الدولة وفقًا لنسبة تمثيل كل مِنها في البرلمان.	أ– البرلمان المصري.	أ– تعزيز قدرة الأحزاب السياسية على القيام بأنشطتِها وبرامجها، مثل دعم مُرشحيها في الانتخابات، وتنظيم المؤتمرات والندوات والدورات التدريبيَّة وفتح مقارات جديدة في مختلف المُحافظات والقرى... إلخ. وبالتالي، تعزيز حضورها وانتشارها. (*) وبالمُفاوضة بين البديلين (الأول والثاني)، يرى الفريق البحثي أنَّ **البديل الثاني** سيُكلِّف الدولة مبالغ طائلة، وهي في غِنى عنها في المرحلة الراهنة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد. ولذلك، يُرجِّح الفريق كَفَّة **البديل الأول** في العمل على حل مُشكلة ضعف تمويل الأحزاب السياسية.

م	البدائل والسياسات المُقترحة	آليات التنفيذ	الجِهات المَعنيَّة	الأثر المتوقَّع
4	تعديل النظام الانتخابي.	**أ-** العمل بـ«نظام القوائم النسبيَّة» بدلًا مِن «نظام القوائم المُطلقة المُغلقة» كنظامٍ انتخابيّ. **ب-** تقسيم الدوائر الانتخابية الخاصة بـ «نظام القوائم النسبيَّة» بعدد مُحافظات الجمهورية على أَنْ يُحدَّد نِطاق ومكونات كل دائرة انتخابية وعدد المقاعد المُخصصة لها بما يُراعي التمثيل العادل للسكان والمُحافظات والتمثيل المُتكافئ للناخبين. **ج-** سَنّ قانون خاص يضمن تمثيل الكوتات الاجتماعية التي جاءت بها التعديلات الدستورية الأخيرة لعام 2019م (المرأة، الشباب، الأقباط، ذوي الاحتياجات الخاصة، المصريين المُقيمين بالخارج)، وذلك عند تشكيل «القوائم النسبيَّة».	**أ-** البرلمان المصري.	**أ-** إتاحة فرص أكبر للأحزاب السياسية للتمثيل في البرلمان. وبالتالي تعزيز مُشاركتها في العملية التشريعية والرقابية. **ب-** تضييق نِطاق الدوائر الانتخابية، سيُزيد مِن قدرة الأحزاب السياسية على المُنافسة، وسيتيح لها إمكانية الوصول للجماهير. وبالتالي، تعزيز قدرتها على التسويق لبرامجها الانتخابية ودعم مُرشحيها.

م	البدائل والسياسات المُقترحة	آليات التنفيذ	الجِهات المَعنيَّة	الأثر المتوقَّع
5	ضرورة التعجيل بموعد اِنعقاد انتخابات «المجالس الشعبيَّة المحليَّة».	**أ-** الإسراع في إنجاز «قانون نظام الإدارة المحليَّة الجديد». **ب-** إصدار اللائحة التنفيذية لـ «قانون نظام الإدارة المحليَّة الجديد» خلال (3) أشهر مِن تاريخ صدوره. **ج-** وضع جدول زمني مُحدَّد خاص بترتيبات اِنعقاد انتخابات «المجالس الشعبيَّة المحليَّة».	أ-البرلمان المصري. **ب-**مجلس الوزراء المصري.	**أ-** تفعيل وتعزيز أدوار الأحزاب السياسية في عملية صُنع السياسات العامة، والمُشاركة في تنفيذ المشروعات التنمويَّة التي تتبنّاها الدولة المصرية، مثل «مُبادرة حياة كريمة» و«مُبادرة 100 مليون صحة»، و«مشروع مستقبل مصر للإنتاج الزراعي»، وغيرها مِن المشروعات والمُبادرات التنمويَّة في قِطاعات التعليم، والنقل والمواصلات، والإسكان... إلخ. **ب-** تعزيز قدرة الأحزاب السياسية على الإحتكاك والتواصل المُباشر مع قِطاعات عريضة مِن المُجتمع المصري، مما يُتيح إمكانية تجنيد الأعضاء وإعداد الكوادر وصقل خِبراتها، إلى جانب توفير إمكانية إطلاع المواطنين على البرامج الحزبية. **ج-** تخفيف الأعباء المُلقاة على عاتق نواب البرلمان الحزبيين (محور إهتمامِنا)، والتركيز على الاضطلاع بأدوارِهم التشريعية والرقابية بدلًا مِن القيام بمهامٍ تعتبر في الأساس مِن صميم اِختصاصات نواب «المجالس الشعبية المحلية».

شُكر وتقدير

- يتقدَّم الفريق البحثي لجامعة أسيوط بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى كل مِن:

– دولة معالي رئيس مجلس الوزراء، السيد الدكتور/ مصطفى مدبولي.

– معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي، السيد الدكتور/ خالد عبد الغفار.

– السيد الأستاذ/ أسامة الجوهري، مدير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء.

وذلك لدعمهم شباب الباحثين.

- كما يتقدَّم الفريق بخالص الشُكر والتقدير والعرفان بالفضل إلى السيدة الدكتورة/ مي مُحسن، المدير التنفيذي بالإدارة العامة للقضايا الاقتصادية بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. وكامل فريق مُنتدى السياسات العامة، على ما بذلوه مِن جهودٍ مُضنية ومُثمرة طوال فاعليات المُسابقة البحثية.

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
منتدى السياسات العامة

شكرًا.. والسلام عليكم

الفريق البحثي لجامعة أسيوط

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
منتدي السياسات العامة

بعض صور المُقابلات الميدانيَّة التي أجراها الفريق البحثي مع عدد مِن رؤساء وقيادات وكوادر الأحزاب